

# موجبات الاصلاح الاقتصادي بعد الثورات

إعداد

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

## ◆ - تقديم

لقد تأكد باليقين التام وأصبح معلوما للجميع بالوثائق وبالاعترافات جسامة حجم الفساد الاقتصادي في ظل ما قبل الثورات ، فلقد أدى الفساد السياسي إلى فساد اقتصادي واجتماعي وفكري ويحتاج الأمر لثورة ضد الفساد الاقتصادي، وتتعلق هذه الخاطرة ببيان أهم معالم الإصلاح الاقتصادي المنشود بعد الثورات لتحقيق الخير والحياة الكريمة للشعوب.

## ◆ - من معالم الفساد الاقتصادي قبل الثورات

لقد كشفت الأحداث التي برزت بعد الثورات مناحي وأبعاد الفساد الاقتصادي وجسامته ومنه على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

- - الاعتداء على المال العام والملكية العامة.
- - الاختلاسات ومنها العمولات الخفية.
- - التزبج والتكسب من الوظيفة بدون حق معتبر شرعاً.
- - تبديد ثروات الوطن والسفه في استخدامها.
- - التهرب من أداء الحقوق المالية المشروعة للوطن.
- - الاحتكار ذو النفوذ السياسي ونهب الثورات .
- - غسل الأموال القذرة .

وهذا كله محرم في كافة الأديان السماوية بصفة عامة وفي الإسلام بصفة خاصة .  
والسؤال: ما هي معالم الثورات للإصلاح الاقتصادي ، وما هي مطالبها ؟ وما القرارات الاقتصادية العاجلة بعد نجاح الثورة؟

هذا ما سوف نتناوله في هذه الدراسة.

## ◆ - موجبات الإصلاح الاقتصادي بعد الثورات

تتمثل معالم الإصلاح الاقتصادي المنشود بعد الثورات في الآتي :

أولاً: تطهير النظام السياسي من بقايا أذنــباب أفــراد ونظم ومؤسسات النظام القديم الذين كانوا يفسدون ولا يصلحون، حتى يُبنى النظام الاقتصادي الجديد على طهارة شاملة .

ثانياً: إعادة النظر في سياسات ونظم أجور العاملين، ووضع حد أدنى للأجر في ضوء تكلفة الحاجات الأصلية للمعيشة الكريمة، وتطبيق قاعدة: لا كسب بلا جهد، ولا جهد بلا كسب، وإعطاء علاوات سنوية في ضوء متوسط الارتفاع في أسعار الضروريات والحاجيات واستمرارية نظم الدعم لمن هو دون حد الكفاية.

ثالثاً: تأمين وتحفيز رأس المال الوطني لاستثماره في الوطن عن طريق تحقيق الأمن والأمان له وحمايته من الابتزاز والاعتداء من قبل الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية والضرائب غير العادلة وإعطائه المزيد من الحوافز لجذب رأس المال العربي والإسلامي إلى الاستثمار ليسهم في التنمية.

رابعاً: المحافظة على الموارد والثروات الطبيعية من كافة صور الاعتداء عليها والاستغلال غير الرشيد لها، وتفعيل نظم الرقابة عليها، ومن هذه الموارد: ماء النيل وماء البحر، والثروة المعدنية، والأرض الزراعية والصحراوية، والممرات المائية، ووضع القوانين التي تحمي تلك الثروات.

خامساً: إصلاح النظام النقدي والمصرفي وتوجيه الاستثمارات نحو المشروعات الإنتاجية ذات العلاقة بالضروريات والحاجيات حتى نؤمن للشعب الحاجات الضرورية للمعيشة، وتجنب الاستثمار في مجالات المقامرات والمشروعات الترفية والمظهيرية.

سادساً: إصلاح سوق الأوراق المالية، وتحويلها من سوق للمقامرة إلى سوق لتوفير المال للشركات لتنتقل نحو الإنتاج، ومنع كافة صور التعامل المشبوهة ومنها: الاختيارات والمستقبلات والتعامل بالمارجن والتعامل بالديون الورقية التي لا تفيد التنمية.

سابعاً: علاج مشكلة البطالة بين فئات الشباب من خلال نظام إنشاء المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر وذات العلاقة بالضروريات والحاجيات التي تفيد أكبر شريحة من الفقراء ومن في حكمهم، وتطبيق نظام القرض الحسن أو المشاركة المنتهية بالتملك وإلغاء نظام القروض الربوية التي فشلت في تمويل المشروعات.

ثامناً: إصلاح النظام الضريبي لتحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيض الشرائح لمحدودي الدخل وإعادة النظر في الضرائب الظالمة التي يقع عبؤها على الطبقة الفقيرة.

تاسعاً: علاج مشكلة الاحتكار والاستغلال ذو النفوذ السياسي عن طريق منع رجال الأعمال من تولي أية مناصب بالدولة حتى لا تتكرر مشكلة الفساد الاقتصادي.

عاشراً: ترشيد الإنفاق الحكومي، وتجنب كافة صور الإسراف والتبذير والتبديد، ووضع معايير وأسس لحوكمته.

## ◆ - الحصاد المنشود من الإصلاح الاقتصادي بعد الثورة

تأمل الشعوب بعد الثورات إلى جنى مجموعة من الثمار الاقتصادية والاجتماعية النافعة للشعوب من أهمها ما يلي:

- - التضييق والحد من الفساد الذي كان يعوق التنمية، ويكون هناك اقتصاد بدون فساد وأمن وتنمية .
- - تحقيق الأمن والكفاية للعامل ليعمل وينتج ويبدع ويبتكر، فاليد الخائفة المرتعشة والمقهورة لا تنتج ولا تبذل ولا تساهم في التنمية.
- - تحقيق الأمن للمال ليتفاعل مع العمل نحو التنمية الفاعلة فالمال جبان ويهرب من مواطن الفساد والقلق إلى مواطن الأمن والاستقرار.
- - الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية ومن أهمها الماء والأرض لتحقيق الأمن الغذائي للشعب حتى يكون مستقلاً في إرادته ومحافظاً على حرّيته.
- - تحقيق الاستثمار الإنتاجي وتجنب الاستثمار الورقي الوهمي من خلال إصلاح النظام المصرفي وسوق الأوراق المالية والمحافظة على القوة الشرائية للنقد.
- - تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تخفيف العبء الضريبي من على الطبقة الفقيرة وتطبيق مبدأ: أخذ الضريبة بالعدل وإنفاقها في الحق ومنعها من الباطل.

- - تحقيق حد الكفاية لكل مواطن من خلال نظام الدعم وتطبيق نظام الزكاة والصدقات حتى يتحول الفقراء إلى قوة منتجة وليس قوة مستهلكة.

## ◆ - مقومات الإصلاح الاقتصادي المنشود بعد الثورة

يستوجب برنامج الإصلاح الاقتصادي المنشود ، مجموعة من المقومات من أهمها ما يلي:

- - الاستقرار الأمني ليوثر البيئة الصالحة للعمل والمال لينطلق نحو التنمية الاقتصادية وهذا يحتاح إلى حكومة عادلة يثق فيها الشعب لحفظ عقيدته ونفسه وعقله وعرضه وماله.
- - الحرية وقوة الإرادة للشعب لينطلق نحو العمل والإنتاج، لا يهدد باعتقال أو بسجن من خلال محاكمات ظالمة.
- - الحكومة الرشيدة التي ترعى الأمن والحرية والعدالة والمساواة بين كافة أطراف الشعب لا فرق بين مسلم وغير مسلم وتطبيق مبدأ المواطنة.
- - وجود مجموعة من الاستراتيجيات من بينها : الرؤية الواضحة والسياسات الاقتصادية والمالية والتي تكون أساساً للخطط والبرامج والقرارات التنفيذية وتقييم الأداء.
- - وجود نظم رقابة شعبية وحكومية على كافة الأجهزة التنفيذية للاطمئنان من أن الأداء الفعلي يسير طبقاً للأهداف والسياسات والخطط والبرامج الموضوعية وتنمية الإيجابيات ومعالجة السلبيات في إطار المصداقية والشفافية.

- - الصبر والثبات لكافة طوائف الشعب لأن الإصلاح السياسي والاجتماعي يحتاج إلى وقت وبالتدرج من خلال برامج موضوعية وزمنية وصقل الحماس والحمية بالموضوعية والواقعية.





خامساً : قرار : توجيه الاستثمارات إلى الضروريات والحاجيات

أولوية إعطاء الموافقة على المشروعات الاستثمارية ذات العلاقة بالإنتاج في مجال الضروريات والحاجيات والمشروعات الانتاجية التي تشغل أكبر عدد من العاطلين.

سادسا : قرار : إسترداد أموال الشعب المنهوبة

محاسبة أفراد النظام السابق عن ثروتهم المكتسبة بدون حق وردها إلى خزانة الدولة .

سابعاً : قرار : إعادة النظر في نظم الإعفاءات الضريبية

تشكيل لجنة بإعادة النظر في الإعفاءات الضريبية المعطاة لبعض المستثمرين ولا ينتفع منهم الوطن .

ثامناً : قرار : إصلاح هيكل الموازنة

ضم كافة الإيرادات إلى موازنة الدولة ، وخضوع كافة الموارد والنفقات العامة للرقابة الشاملة والفعالة والتدرج في علاج العجز وعدم المساس بالعدالة الاجتماعية

## ◆ - الخلاصة

لا يمكن فصل الثورة ضد الفساد السياسي عن الثورة ضد الفساد الاقتصادي، ولذلك يجب أن تستمر ولا تضع أسلحتها وعتادها حتى تتحقق كذلك مطالبها الاقتصادية، ومن أهمها : توفير حد الكفاية للمواطن ليعيش حياة كريمة، وتوفير فرص عمل للعاطلين، وتحقيق الرعاية الاجتماعية للفقراء والمساكين، وأن تكون خيارات الوطن لشعبه.

والثورة التي استطاعت بنصرِ الله وتأييده القضاء على رأس الفساد السياسي، قادرة على القضاء على أذئاب الفساد الاقتصادي وتحقيق الحياة الرغدة الكريمة للشعب، وما ذلك على الله بعزيز، ويومئذ يفرح الشعب بحصاد الثورة المباركة مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى: " قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ " (يونس: ٥٨)

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

## فهرس

- ◆ - تقديم..... ٢
- ◆ - من معالم الفساد الاقتصادي قبل الثورات..... ٢
- ◆ - الحصاد المنشود من الإصلاح الاقتصادي بعد الثورة..... ٥
- ◆ - مقومات الإصلاح الاقتصادي المنشود بعد الثورة..... ٧
- ◆ - قرارات اقتصادية عاجلة للإنقاذ..... ٩
- ◆ - الخلاصة..... ١١
- ◆ فهرس..... ١٢